



/ / التاريخ:  
/ / الموافق:

الرقم الإشاري : 1345/2-5-25  
المرقات : .....

## مذكرة شفوية

تهدي وزارة الخارجية لحكومة الوفاق الوطني  
(إدارة المنظمات الدولية) أطيب تحياتها إلى المنظمة الدولية  
للهجرة.

في إطار متابعة هذه الإدارة لميثاق الهجرة العالمي غير  
الملزم المعلن في مراكش 2018م، نحيل إليكم تقريرنا الوطني  
الخاص بالمراجعة الإقليمية للميثاق العالمي للهجرة النظامية  
والمنظمة و الأمانة.

تنتهز وزارة الخارجية لحكومة الوفاق الوطني  
(إدارة المنظمات الدولية) هذه الفرصة مجدداً لتعرب عن فائق  
احترامها وتقديرها إلى المنظمة الدولية للهجرة.



إلى المنظمة الدولية للهجرة

حرر في طرابلس بتاريخ 2020/10/04

دولة ليبيا  
حكومة الوفاق الوطني  
وزارة الخارجية الليبية  
ادارة المنظمات الدواية

المراجعة الإقليمية لميثاق الهجرة العالمي للهجرة النظامية والمنظمة والأمنة  
تقرير دولة ليبيا  
سبتمبر 2020م

أولاً: الموقف الرسمي لدولة ليبيا من ميثاق الهجرة العالمي الغير ملزم المعلن في مراكش 2018م  
الوضع القانوني: دولة غير عضو \ امتناع عن التصويت.

وجهة النظر الوطنية حول الميثاق:

تتفق ليبيا مع بعض المبادئ العامة التي بني عليها ميثاق الهجرة العالمي للهجرة المنظمة والنظامية والأمنة ولكن لديها تحفظات على بعض النقاط والتي دفعتها إلى التحفظ بعدم التصويت على الميثاق، هذه التحفظات تتمثل فيما يلي:

- 1- ان مشروع الاتفاق يهدف الى شرعنه الهجرة غير الشرعية ويخلط المفاهيم ويعتمد على عدم التمييز الصريح بين الهجرة غير الشرعية والهجرة الشرعية .
- 2- ان الاتفاق في صيغته الحالية يخلط بين المهاجرين واللاجئين ولا يميز بينهما بطريقة سليمة وصریحة رغم الفارق الكبير بين الحالتين حسب التعريف الوطني كما انه يخلط بين حقوق العمالة الوافدة والمغتربين بعقود قانونية والغير شرعيين .
- 3- تسوي الوثيقة بين بلدان المنشاء والمعبر والمقصد ولا تميز بين الحقوق والواجبات كم انها تدعو الي الادمج الكامل للمهاجرين غير الشرعيين في دول تواجدهم وتعسي الي توطينهم وهو ما ترفضه ليبيا شكلاً وموضوعاً.
- 4- لا يركز الاتفاق من وجه نظر ليبيا بشكل مباشر على معالجة الاسباب الجذرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، بل علي النقيض تماماً حيث انه يشجع مواطنو دول المصدر على مغادرة بلدانهم والاتجاه الي اقطار اخري بحثاً عن سبل عيش افضل بدلا عن تشجيع التنمية المستدامة في بلدانهم للتشجيع هم على البقاء والمساهمة الفعالة للنهوض بهذه الدول.
- 5- ان هذه الوثيقة باتت تعتبر الهجرة حقاً في حين انها خيار بشري ينبغي الالتزام فيه بقوانين وتشريعات دول العبور والمقصد فيما يخص الدخول والاقامة والعمل.
- 6- ان الظروف الحالية التي تمر بها ليبيا من وجودها في مرحلة انتقاله وحالة عدم استقرار يجعل من الصعب الانضمام لأي اتفاقات دولية ترتب التزامات علي الحكومات القادمة .

الإلتزام الرسمي بالمشاركة:

رغم عدم توقيع دولة ليبيا على ميثاق الهجرة العالمي ورغم عدم الزاميته إلا أن ليبيا التزمت بحضور كافة ورش العمل المواضيعية وورش عمل بناء القدرات التي أجريت في القاهرة ديسمبر 2019م، ثم الإستعراضات الإقليمية يوم ثم ورشة عمل بناء القدرات التي أجريت افتراضيا يوم 13 أغسطس 2020م، وتهدف ليبيا من خلال الإستمرار في متابعة الأنشطة ذات العلاقة بميثاق الهجرة العالمي إلى مراقبة التطورات الحاصلة في تنفيذ بنود الاتفاق بالنسبة للدول الموقعة على الميثاق والإيجابيات والسلبيات والدروس المستفادة من تطبيق الميثاق في هذه الدول، بحيث تستفيد دولة ليبيا من كل هذه المعلومات في تحديث وإعادة تقييم موقفها بخصوص الميثاق بشكل مستمر.

تطوير إدارة الهجرة بما يتفق مع مبادئ ميثاق الهجرة العالمي:

مرة أخرى ورغم تحفظ دولة ليبيا على التوقيع على ميثاق الهجرة العالمي الموقع في مراكش، إلا أن الحكومة الليبية أظهرت التزاما بضرورة تحسين إدارة الهجرة في ليبيا رغم التحديات السياسية والأمنية وبذلت في هذا الإطار العديد من الجهود بالتعاون مع الجهات المحلية والدولية ذات العلاقة، وبشكل فعلي خلال عامي 2019م و 2020م أظهرت الحكومة الليبية جدية كبيرة من خلال ما يلي:

1. إنشاء اللجنة الوطنية لرسم استراتيجيات وسياسات الهجرة وهي لجنة تضم خبراء تقنيين من خلفيات مختلفة كم تضم أعضاء تنفيذيين و تشريعيين من كل من القطاعات الحكومية التنفيذية وكذلك مجلس النواب الليبي بمدينة طرابلس ويهدف عمل اللجنة إلى ما يلي:

• التركيز على إدارة الهجرة بشكل أوسع من مجرد مكافحة الدخول غير النظامي فقط

• وضع الإستراتيجية إلى معالجة التنسيق بين المؤسسات المختلفة

• يركز وضع الاستراتيجية على الاستجابة طويلة المدى

• سيتم استخدام الأبحاث والتقييمات لتطوير سياسة قائمة على الأدلة عند وضع هذه الاستراتيجية

• يضع تصميم الإستراتيجية في عين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة

• تهدف الإستراتيجية إلى تضمين جوانب مستوحاة من أفضل الممارسات القائمة حاليا في الدول الأخرى مثل تجربة المغرب.

• من بين الأولويات التي ستركز وتبنى عليها الإستراتيجية ، سيادة القانون وحقوق الإنسان والتعاون الدولي وخاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا

• من المفترض أن تعالج الإستراتيجية عملية إدارة الهجرة وتقرير الطريقة الأفضل لإدارة الهجرة إما وفق نظام متعدد المؤسسات أو نظام مركزي موحد.

2. من خلال البرامج التعاونية مع المنظمة الدولية للهجرة أبدت الجهات الحكومية ذات العلاقة اهتماما واسعا بتطوير نظم تسجيل بيانات المهاجرين و تبادل المعلومات وهي في طور إنشاء منظومات تهتم بهذا الجانب كما تدرس وزارة العمل فكرة إنشاء نظام معلومات سوق العمل والذي سيحتوي بدوره جوانب تتعلق بالعمالة المهاجرة.

3. في ضوء إعادة النظر في وضعية بعض مراكز الإحتجاز شكلت وزارة الداخلية لجنة خاصة لإعادة التقييم و أصدرت قرارات بإغلاق عدد من مراكز الإحتجاز، وأصبح عدد المهاجرين الموجودين في مراكز الإحتجاز أقل من 4000 الاف مهاجر.

4. يشكل المهاجرون القادمون من النيجر و مصر غالبية كبيرة من إجمالي عدد المهاجرين في ليبيا، وفي هذا الجانب أنشئت لجنة حكومية متعددة القطاعات لدراسة أوضاع المهاجرين المصريين

- والنجيريين في سبيل اعداد أفضل السياسات لتنظيم عملية دخولهم وأوضاعهم والإستفادة منهم بشكل منظم في سوق العمل الليبي.
5. لا زالت ليبيا ملتزمة بعمليات الانقاذ البحري في مياهها الإقليمية.
6. لا زالت دولة ليبيا ملتزمة بالتعاون مع السفارات والمنظمات الدولية ذات العلاقة في جانب العودة الطوعية للمهاجرين.
7. أظهرت الحكومة الليبية وخاصة وزارة العدل رغبة كبيرة في مكافحة جرائم التهريب والإتجار بالبشر وهي تعمل عن قرب مع كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNDOC وكذلك المنظمة الدولية للهجرة واليونسيف لتطوير قدراتها ومعرفتها بالجوانب ذات العلاقة بقضايا التهريب والإتجار بالبشر و تدرس إنشاء برنامج بناء قدرات خاص لأجهزة انفاذ القانون والاجهزة القضائية في هذا الجانب.

ختام: تسعى دولة ليبيا جاهدة لتطوير سياسات الهجرة في ليبيا بما يتماشى مع سيادتها وأولوياتها الوطنية وكذلك التزاماتها الدولية ورغم الصعوبات التي تواجه هذا الامر بسبب عدم الإستقرار السياسي والأمني إلا أن الإستمرار في العمل والتخطيط و كذلك دراسة أفضل الوسائل و جمع الأدلة والإحصائيات والسياسات المقارنة تبقى من أهم الوسائل التمهيدية لإعداد استراتيجية إدارة هجرة منظمة ونظامية وآمنة بشكل حقيقي وتنفيذها بالشكل الملائم بما يتماشى مع الظروف الداخلية.